تجربة مصر الديمقراطية: التحديات التي تواجه المسار الإيجابي

مها عزام
كاتبة وصحفية مصري

ملحوظة : كتبت هذه الدراسة قبل أحداث الثالث من يوليو في مصر والإطاحة بمرسي

مقدمة:

تواجه مصر إرث ستين عامًا من الديكتاتورية وهي الآن في طريقها نحو الديمقراطية. كما يواجه الرئيس مرسي صراعًا مستمرًّا على السلطة مع مؤسسات الدولة التي تقاوم التغيير، بما في ذلك القضاء. وعلاوة على ذلك، فإن المعارضة ليست على استعداد للعب وفقًا لقواعد اللعبة الديمقراطية، وتركز في المقام الأول على تقويض الحكومة من خلال الاحتجاجات في الشوارع بدلًا من اللجوء إلى صناديق الاقتراع. لكن إذا استطاع مرسي التغلب على هذه التحديات السياسية بنجاح، فسيكون بإمكان مصر الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية والمضي قدمًا نحو مسار سياسي واقتصادي أكثر ديناميكية.

كانت نهاية حكم مبارك حدثًا في غاية الأهمية سواء من حيث كيفية حدوثه، من خلال الاحتجاجات الشعبية وفيما بعد محاكمته. فأخيرًا، تم كسر حاجز الخوف، وتمكن المصريون من مختلف الانتماءات السياسية من التعبير عن آرائهم. كل هذه التطورات لم تكن أمورًا صغيرة في بلد عاش 60 عامًا ذاق فيها شتى أنواع القمع السياسي. ومع ذلك، لا يزال إرث الدكتاتورية يلقي بظلاله على الدولة والمجتمع المصري. وبالطبع، سيستغرق إصلاح أضرار الماضي عقودًا سواء قامت بها الحكومة أم المجتمع المدني.

الإرث

تاريخيًّا، تستطيع الدكتاتورية البقاء على قيد الحياة لأنها تسيطر على المؤسسات الرئيسة في الدولة ويدعمها أيضًا أصحاب المصالح الخاصة. وقد استطاع النظام الدكتاتوري في مصر البقاء على قيد الحياة بدعم من الجيش، وجهاز أمن الدولة، والشرطة، والأهم من ذلك بدعم القضاء والإعلام وكذلك بدعم جزء كبير من النخبة الاقتصادية. كانت هذه هي الأدوات التي عملت على إطالة عمر حكم النظام المصري السابق الذي خدم الأوليغارشية التجارية، وجعلها تستفيد

رؤية تركية
2013 - 7
122 - 109

اقتصاديًّا بشـكل لم يسـبق له مثيل. والتحدي الـذي يواجـه الحكومـة المصريـة المنتخبـة، الآن، هـو كيفيـة التوصل إلى علاقـة جديدة مع الشـعب لإعادة هيكلة هذه المؤسسـات. هناك حاجة إلى عقد اجتماعي جديد بين جميع قطاعـات المجتمـع، ويجـب أن تكـون هناك إعادة هيكلة للمؤسسـات نفسها، على الرغم من مقاومتها التغيير الذي لا مفر منه.

من أفظـع مخلفات الأنظمة السـابقة التي تحتاج إلى معالجة عاجلة هو انتهاكات حقوق الإنسـان التي يرتكبها قطـاع الأمن، وكذلك وحشـية الشرطـة. لا بـد مـن معالجـة هـذه الأمور على وجه السرعة لأنها تعوق المحاولة المتعثرة الحالية لتحويل النظام القديم إلى نظام دسـتوري ديموقراطـي وتعكـس الصعوبـة التـي تواجههـا الحكومـة الحاليـة في محاولـة بسط سلطتها على مؤسسات النظام المخلوع. ارتكاب انتهاكات ضد المعتقلين ما زال السمة الرئيسـة لممارسـات الشرطـة. أفـراد الشرطة يتقاضون رواتب زهيدة ويشـعرون باليأس، ولهـم ولاءات مشـتتة، الأمـر الـذي يشـكل تحديًـا للأمـن العـام في البلاد. ولهذا السـبب تنخـرط الحكومـة في عمليـات شـد وجذب في أثنـاء عمليـة التغيـير التدريجيـة. وعليهـا المضي قدمًا بحذر مع فكرة الإصلاح حتى لا تخلق المزيد من التشققات والتصدعات بينها وبين وزارة الداخلية وقوات الشرطة، وذلك مـن أجل عـدم الإضرار بالوضـع الأمني في البلاد، والتي كانت الأجهزة الأمنية سـببًا في تدهوره بسرعـة مذهلة. الجواب لا يكمن في المماطلـة، ولكن عـلى الحكومـة أن توازن بين كل هذه الأمور من أجل تجنب انهيار القانون والنظام.

ضمـان الأمن هو مفتاح الحل. الشعب مستاء من المتظاهرين بسبـب تداعيـات التظاهـرات والعنف علـى الاقتصاد، فضلًا عن غضبهم من الحكومة لعدم تعاملها بشكل أكثر حزمًا

ومـن أبـرز التحدّيـات الرئيسـة التـي تواجـه الحكومـة الحاليـة ومؤيديهـا هو إرث العـداء تجـاه جماعـة الإخـوان المسـلمين وما يشـار إليه بالإسـلام السـياسي. استمرت في الماضي حمـلات الغضب والتضليـل الموجهة ضد جماعة الإخوان المسـلمين، ومنذ سقوط مبارك روجت وسائل الإعلام المغرضة نفس الدعايـة القديمة ضد حزب الحرية والعدالة، والإسـلاميين كـما فعلـت لعقـود مضـت. فقـد سـعت الأنظمـة المتعاقبـة مـن خـلال وسـائل الإعـلام وقنـوات أخـرى إلى خلـق منـاخ من الخـوف مـن الإسـلاميين (وليس التمييـز بين الجماعـات المختلفـة)، من حيث التطـرف والقيـود عـلى الحريّات السياسـية، والأهم الحريّات الشـخصية. وقد اسـتغلت الجماعات العلمانيـة والليبرالية هذه المخاوف إلى أقـصى درجـة ممكنـة منذ عـام 2011 من أجل كسـب مؤيديـن. والمثير أن المعلومات الخاطئة والمضللة التي يتم تداولها في وسـائل

اجتماع مرسي برجال الاستثمار وتحسين أجواء الاستثمار في مصر عنصر أساسي للاستقرار

الإعلام ووسائل الإعلام الاجتماعية شبيهة بالأصوات المعادية للإسلام وللإسلاميين في الغرب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ليس من السهل اقتلاع جذور الخوف من مجتمع تغذى على المعلومات الحكومية المضللة حول جماعة الإخوان المسلمين منذ عقود والتي يستمر في نشرها المعارضون السياسيون اليوم.[1] على الرغم من كل هذا، فإن الواقع على الأرض يوضح أنه في كل مرة جرت فيها انتخابات أو استفتاءات منذ 25 يناير، صوتت غالبية الناخبين لصالح الرئيس، ولصالح الدستور ولحزب الحرية والعدالة.

إحباط العملية الديمقراطية

كثيرًا ما توصف السلطة القضائية في مصر بأنها مستقلة، وعلى الرغم من معارضة بعض أعضائها لسياسات مبارك في الماضي، إلا أنها كهيئة خدمت الدولة الديكتاتورية وكانت موالية لها اعتبارًا من عهد عبد الناصر فصاعدًا. عمومًا هناك أوجه تشابه بين مختلف الأنظمة القضائية في ظل الأنظمة الاستبدادية الأخرى، بما في ذلك إسبانيا في عهد فرانكو. وقد كان ولاء القضاء المصري واضحًا منذ لحظة سقوط مبارك. فقد حلت المحكمة الدستورية العليا في شهر يونيو 2012، وبدعم من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أول مجلس شعب منتخب انتخابًا نزيهًا منذ 60 عامًا، والذي كانت غالبيته من الأحزاب الإسلامية وخاصة حزب الحرية والعدالة، بحجة عدم دستورية قانون الانتخابات.[2] كانت هذه هي نفس الهيئة القضائية التي دعمت شرعية "الانتخابات" السابقة التي جرت في ظل الأنظمة الديكتاتورية من عبد الناصر إلى مبارك.

حتى عندما عاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى ثكناته العسكرية، واصل القضاء العمل ضد مؤسسة السلطة التشريعية المنتخبة شعبيًا.[3] وقد ظهر هذا بجلاء عند قضية صياغة الجمعية التأسيسية للدستور الجديد، التي كانت غالبية أعضائها المنتخبون من الإسلاميين. قيل الكثير في وسائل الإعلام عن تأثير الاستقطاب على هذا الدستور

حل مجلس الشعب المنتخب من قبل 33 مليون مواطن مصري في انتخابات نزيهة علامة استفهام كبرى لدى المحكمة الدستورية

الجديد، على الرغم من أنه كان في الواقع مبنيًا على أساس دستور 1971 الذي صاغه النظام القديم، والذي أيدته الهيئة القضائية في الماضي، مع بعض الإضافات، لا سيما الإشارة الى مبدأ الشورى، وبعض الحقوق الإضافية للعمال، وحرية وسائل الإعلام، والحد من المحاكمات العسكرية للمدنيين، وربما الأهم للمعارضة، هو أنه فرض حظرًا على أعضاء الحزب الوطني المنحلّ ومنع رموزه من ممارسة السياسة لمدة عشر سنوات، والأهم للعملية الديمقراطية، أن من بين التعديلات الدستورية أن تكون مدة الرئاسة أربع سنوات لا تتكرر إلا مرة واحدة (في مقابل ما تضمنه الدستور القديم من فترات الرئاسة غير المحددة – ست سنوات قابلة للتجديد).

كانت هناك بعض عمليات الشد والجذب بين الرئيس والسلطة القضائية كما كان هناك خوف من أن تقوم المحكمة الدستورية العليا بحل البرلمان، ومنع طرح الدستور للاستفتاء. وقد أحبط الرئيس هذه الخطوة باستخدام سلطته التنفيذية المؤقتة وطرح الدستور للاستفتاء الشعبي. وعلى الرغم من الحملة المغرضة التي شنها القضاء، والأحزاب العلمانية (التي خسرت الانتخابات البرلمانية) وأنصار الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، فقد صوت غالبية الناخبين لصالح الدستور، وإن كانت نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع منخفضة نسبيًا.

استمر الصراع على السلطة في كل مرحلة من مراحل العملية الديمقراطية وظهرت عقبات. وتحرك القضاء الغاضب بعد خسارة معركة الاستفتاء، بدعم من أحزاب الأقلية في مجلس الشعب السابق وأنصار النظام القديم، لمنع إجراء انتخابات برلمانية جديدة لتشكيل مجلس شعب جديد منتخب شعبيًا، بعد أن

استمر الصراع على السلطة في كل مرحلة من مراحل العملية الديمقراطية وظهرت عقبات. وتحرك القضاء الغاضب بعد خسارة معركة الاستفتاء، بدعم من أحزاب الأقلية في مجلس الشعب السابق وأنصار النظام القديم، لمنع إجراء انتخابات برلمانية جديدة

حل القضاء المجلس المنتخب ديمقراطيًّا. وبدلًا من السماح بإجراء انتخابات شعبية لاختيار مجلس شعب جديد خلال الفترة من نهاية أبريل حتى يونيو، ألغت محكمة القضاء الإداري بالقاهرة المرسوم الرئاسي القاضي بإجراء الانتخابات، وشككت في دستورية قانون الانتخابات، وأحالته إلى المحكمة الدستورية العليا. قبلت الرئاسة بالقرار، وتجنبت المواجهة مرة أخرى.[4] وكانت هذه هي الطريقة التي حاولت بها الرئاسة المنتخبة التعامل مع مؤسسات النظام القديم. واتضح أن تأجيل الانتخابات البرلمانية كان محاولة لعرقلة ما يتوقع أن يكون فوزًا آخر لحزب الحرية والعدالة والأحزاب الإسلامية الأخرى. لقد أرادت جماعات المعارضة المختلفة، غير المهيّأة والمفتتة، تحت مظلة جبهة الإنقاذ، تأجيل الانتخابات بحجة أن الوضع الأمني يتطلب التأجيل. كما طالبت المعارضة بحصة متساوية في الحكومة لفترة انتقالية، وربما لعدة سنوات، بدلًا من الانتقال المباشر نحو الديمقراطية المنتخبة.

مما لا شك فيه أن المعارضة ساهمت بشكل كبير في تدهور الأوضاع والحالة الراهنة من عدم الاستقرار باختيارها تأجيل العملية الديمقراطية، وإن كان من خلال دعم السلطة القضائية، وحتى من قبل بعض جماعات المعارضة الداعية للتدخل العسكري. بالطبع هناك مخاطر هائلة على العملية الديمقراطية في مصر والمنطقة برمتها. لقد لعبت المعارضة دور المفسد وشاركت في لعبة سياسية ضد حكومة منتخبة على الرغم من تعهدها بالالتزام بالعملية الديمقراطية في المرحلة الحرجة التي تمر بها التنمية في مصر. فالمعارضة تحاول تحقيق مكاسب من خلال اضطرابات الشوارع لأنها تعلم مسبقًا أنها ستخسر المعركة الانتخابية.

ويرى البعض أن الديمقراطية ليست مجرد الحصول على الأغلبية[5]، والتي من الواضح أنها ليست كذلك، بل إن الحصول على أغلبية الأصوات هي الوسيلة المقبولة التي يستطيع من خلالها أي حزب المجيء إلى السلطة. ومن الضروري العمل على توافق الآراء بين مختلف الأطراف، ويعد ذلك جزءًا من عملية التفاوض التي يساهم فيها جميع اللاعبين الرئيسيين. وبالرغم من ذلك، فإن الفشل في جعل الأحزاب الأخرى تشارك في العملية السياسية وتتقاسم السلطة، لا ينزع الشرعية عن حزب الأغلبية الذى صوت له غالبية الناخبين.

العلاقـات العسكريـة المدنية لا تـزال مسألة حساسـة، من ناحيـة وضع الجيـش وميزانيته ومصالحه الاقتصادية التي لا تتسم بالشفافية

قبـول العمليـة الديموقراطيـة يتطلـب مـن جميع الأطـراف الالتـزام بقواعـد اللعبة والقبـول بنتائجهـا. ولابد أن تكون وسـائل خـوض المعركة السياسـية القادمة من خلال المؤسسـات والحملات الانتخابية. وهذا هو السـبب أنه من الضروري ألا تعيق المعارضة في مـصر إجـراء الانتخابـات البرلمانيـة التي تعتـبر حاسـمة مـن أجـل المرحلـة القادمـة للتحول الديمقراطي في مصر.

القانون والنظام

أخذ الوضع الأمني منحى خطيرًا في مدن القنـاة. في بور سـعيد، اندلعت أعمال شـغب ردًّا على أعـمال البلطجة والعنف التي وقعت في أثنـاء مباراة كرة القـدم دون رادع من قبل قوات الأمن، والتي أسـفرت عـن مقتل 79 شـخصًا وإصابـة أكثـر مـن 1000 آخرين، ثم اندلعـت أعمال العنف مـرة أخرى عندما أصدر القضـاء أحكامًا بالإعدام على 21 من المدانين بجرائـم القتل خلال الأحداث، بينما تمت إدانة اثنين فقط من ضباط الشرطة بتهمة الإهمـال.(6) وحـذر الفريق أول السـيسي، القائد العام للقوات المسـلحة، من أن الوضع ينـذر بحـدوث مواجهات جديـدة أكثر عنفًا وهو ما يهدد الدولة برمتها. وقد فسر البعض أن هـذا يعنـي رغبـة الجيـش في التدخـل، ولكنه كان عـلى الأرجح تحذيرًا للمتظاهرين والمعارضـة على حد سـواء. وربـما كان يعني إعطـاء الجيش بعـض الخيـارات لأي تدخل مسـتقبلي في الشـوارع من أجل السيطرة على الوضع الأمني المتدهور.

لا شـك أن ضـمان الأمـن هـو مفتـاح الحل. الشعب مسـتاء من المتظاهرين، ويرى أن للاحتجاجـات والتظاهـرات تأثـير بالـغ الخطورة في الاقتصاد، فضلًا عن غضبهم من الحكومة لعدم تعاملها مع هذه الاحتجاجات بشـكل أكثر شدة. الأمر الذي يجعل الحكومة تظهر ضعيفة لأنها تمتنع عن اللجوء إلى القوة، أو العقـاب، وهـي السياسـات العنيفـة التي انتهجتها الحكومات السـابقة في الماضي. لقد حاولـت الحكومـة ضبط النفـس، وتعاملت بشـكل عادل مع كل مـن المتظاهرين ورجال الشرطة الذين تعرضوا للعنف. وبالرغم من ذلك، لا تزال هناك حاجة ماسـة إلى إصلاح القطاع الأمنـي، ولكن ثقافة العنف وضعف السـيطرة على المؤسسـة نفسـها تشـكل عقبة جسيمة أمام الإصلاح العاجل.(7)

تتغير طبيعة المشهد السياسي والاجتماعي بسرعـة كبيرة بسـبب التركيبـة الديموغرافية الواضحـة (40.7 في المئـة من السـكان تقل أعمارهـم عـن 25 سـنة)(8). هـذا التغيـير بجانـب النمـو الاقتصـادي البطـيء، أسـفر عن وجود نسـبة كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل (تقـدر بنحو 25 في المئة، أكثر من نصفهـم يعيشـون عند أو تحت خـط الفقر). وكلـما تشـتعل الاحتجاجات، فـإن الأفراد، الذيـن ليس لديهـم أي أجندة سياسـية، غير

الغضب من وضعهم الحالي، يشاركون في التظاهرات بأعداد كبيرة ويرتكبون أعمال عنف. وهذا بدوره يجعلهم لقمة سائغة لعدد من الاتجاهات. وبالتالي فإن الاحتجاجات التي شارك فيها نشطاء لا يلجأون إلى العنف في الماضي، تقع الآن بمشاركة فلول النظام القديم، الذين يحرضون على استخدام العنف من أجل عدم استقرار البلاد وتقويض الحكومة. وبالطبع لا تشجع هذه الظروف على الاستثمار في البلاد.

وقد طالب عدد من مختلف الشخصيات السياسية بالتدخل العسكري، لضبط الوضع الأمني. ومع ذلك، فإن دوافع اللاعبين السياسيين مختلطة وتهدف في المقام الأول إلى تقويض الرئاسة. لكن التجربة العسكرية، في ظل حكم المجلس العسكري، في أعقاب سقوط مبارك شوهت صورة المجلس وجعلته عرضة للهجوم والانتقادات. كما تصدرت قضية المحاكمات العسكرية للمدنيين المشهد العام، ناهيك عن مسألة شؤون الجيش الاقتصادية التي لا تتسم بالشفافية، وهو بالطبع ما لا يريد القادة العسكريون تكراره. كما تراجعت شعبية الرتب العليا في الجيش، المشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس العسكري، والفريق سامي عنان رئيس هيئة الأركان العامة، كما ظهرت الحاجة داخل الجيش نفسه لضخ دماء جديدة في عروقه. لذا حظي قرار مرسي بإقالة قادة الجيش بقبول شعبي.[9]

كان الحكام المستبدون في مصر، عبد الناصر، والسادات ومبارك، جميعهم من رجال الجيش، ومع ذلك نجح الجيش في الحفاظ على الاعتقاد السائد بين المصريين بأنه هو جيش الشعب وضباطه وجنوده هم آباء وأبناء الشعب. ونتيجة لذلك استمرت شعبيته، على الرغم من تراجعها جزئيًا وخاصة بين جيل الشباب من المصريين، ولا سيما عندما تخلص من الجيل الأكبر سنًا. ولا تزال العلاقات العسكرية المدنية مسألة حساسة فيما يتعلق بوضع الجيش وميزانيته ومصالحه الاقتصادية، وهي المناطق التي لا تتسم بالشفافية. لكن يبدو أن هناك تسوية مؤقتة من أجل المضي قدمًا في العملية الديمقراطية، وربما بدعم من الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن مسألة شفافية الأمور العسكرية تحتاج إلى معالجة جادة عندما تنضج العملية الديمقراطية ويحظى البرلمانيون المنتخبون بالثقة الشعبية.

مشكلة الاقتصاد

كثيرًا ما يصف المحللون وصناع القرار مصر بأنها "على حافة الهاوية"، على الرغم من معدل النمو البالغ 5 في المئة (الذي بلغ ذروته 7 في المئة)، خلال السنوات الأخيرة من حكم مبارك (تباطأ إلى حوالي 2 في المئة منذ عام 2011)، وارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من أكثر من 1500 دولار إلى أقل من 2000 دولار[10]، ووصل الدين العام إلى 85 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي[11]. وكثيرًا ما أثيرت الأسئلة حول قدرة الدولة على التعامل مع المؤسسات التي لم يتم إصلاحها والبيروقراطية المتجذرة. لقد اتسمت

مؤسسات الدولة على مدار عقود بالفساد وعدم الكفاءة (يظهر مؤشر مدركات الفساد أن مصر تراجعت ست درجات إلى المركز 118 من أصل 176 دولة في جميع أنحاء العالم.[12] وهذه المؤسسات هي نفسها التي تقاوم التغيير الآن، خوفًا من تغير أنماط المعيشة. في هذا السياق، فإن مصر لا تختلف عن البلدان الأخرى في أفريقيا، وبلدان أمريكا اللاتينية التي سعت نحو إحداث تغيير.

ربما تعد الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها مصر، وهي البلد الذي تراجعت احتياطاته إلى 13.5 مليار دولار (أقل من الـ15 مليًّار دولار اللازمة لتأمين ثلاثة أشهر من الواردات الغذائية)[13]، أكبر تهديد للاستقرار، كما أنها السبب وراء تزايد المخاوف وخيبة الأمل من الحكومة الحالية. نعود مرة أخرى لمسألة الإرث حيث انتقلت مصر من الاستقلال الغذائي إلى الاعتماد على الواردات الغذائية.

لم يكن العديد من هجمات المعارضة ليحدث تأثيرًا في عامة الناس، لولا تدهور الحالة الاقتصادية واستمرارها في التدهور. كانت التوقعات والطموحات مرتفعة بعد 25 يناير 2011، كما لو أن الإطاحة برمز النظام، من شأنها أن تفتح الطريق أمام التوزيع العادل للثروة ووضع حد للفساد، وخاصة في الأماكن الحساسة. فقد كان تحقيق العدالة الاجتماعية من أبرز وأهم مطالب الثورة. ومع ذلك، فإن الاقتصاد المصري لا يزال هشًّا، مع بقاء أجزاء كبيرة من الاقتصاد خارج نطاق الاقتصاد الرسمي (يقال إن حصة المجمع العسكري تصل إلى 25 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الأثرياء الذين يسيطرون على معظم الثروة المتبقية لا يدفعون الضرائب للدولة). وربما من قبيل الصدفة، أن المعارضة ضد الرئيس مرسي احتدمت بعد خطابه في أكتوبر الماضي والذي أعلن فيه أنه سيلاحق الأثرياء الذين تهربوا من دفع الضرائب المستحقة للدولة. مرة أخرى، تتعامل الحكومة مع قضايا الإرث، فمثلًا عندما فشل المجلس العسكري في الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي في وقت مبكر من الفترة الانتقالية، وتراجعت السياحة، أحد مصادر الدخل الرئيسية في مصر، منذ بداية الاضطرابات، وابتعد المستثمرون أو انتظروا أن تمسك الحكومة بزمام الأمور وتهدأ أعمال العنف، كل هذا كان على الحكومة التعامل معه.

وبينما وقفت قطر وتركيا إلى جانب مصر وقدمتا بعض الدعم المادي والمعنوي الذى تشتد الحاجة إليه، يبدو أن هناك ترددًا من جانب الآخرين، وخاصة من جانب هؤلاء الذين يستطيعون إنقاذ مصر، وتحديدًا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتان بإمكانهما تقديم مساهمات كبيرة تساعد الاقتصاد المصري على النهوض. ويرجع التردد في المساعدة، إلى حد كبير، إلى الاعتقاد بأن نجاح حكومة مرسي سيعزّز ويقوي جماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي بدوره سيشجع الإسلاميين على انتقاد حكوماتهم في الخليج. لكن طريقة التفكير

هذه ليست في محلها لسببين رئيسين. أولًا، الحكومة المصرية والإخوان يدركون جيدًا ضرورة وجود علاقات جيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي وحريصون على ضمان الدعم الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات. ثانيًا، أنهم يدركون أن التدخل لن يكون في صالحهم ولن يكون موضع ترحيب من قبل الجماعات المطالبة بالإصلاح في دول الخليج. علاوة على ذلك، فإن الظروف المحلية في بلادهم تملي عليهم حشد الدعم من داخل بلدانهم، كما أنهم مدعومون بالمتغيرات الإقليمية التي حدثت بسبب الربيع العربي.

ما الذي يمكن عمله؟ ومن هو الأصلح لتولي المسؤولية؟

التزمت حكومة هشام قنديل بالسياسة الديمقراطية والانتخابية، كما أن حزب الحرية والعدالة، وهو الحزب السياسي الرئيس في البلاد، يحظى بالدعم الشعبي على أرض الواقع. حتى الآن، نهج الحزب متوازن وإصلاحي. كما أنه الحزب الأكثر تنظيمًا والأقدر على إدارة الشؤون المحلية وكذلك قضايا السياسة الخارجية. في المقابل، تفتقر الأحزاب السياسية الأخرى إلى اتساع نطاق الدعم الذي يتمتع به حزب الحرية والعدالة في الوقت الراهن.

لهذا فإن توطيد العملية الديمقراطية بحاجة إلى متابعة، كما يجب على هذه الحكومة أن تمسك بزمام المبادرة من خلال التمسك بالمبادئ الديمقراطية والمضي قدمًا على طريق إصلاح مؤسسات الدولة، والتي ستستغرق وقتًا طويلًا، ولكن في النهاية لن تستطيع

على الرغم من النكسات والتحدّيات المتعلقة بالاقتصاد والأمن، إلا أن الرئيس مرسي وحزب الحرية والعدالة هما الأقدر على حشد هذا الدعم، وبالتالي فإنهما بحاجة إلى الأغلبية للمضي في طريق الإصلاح

مؤسسات الدولة الاستمرار كما كانت. حاليًا، تحاول الرئاسة أن تستمد الإلهام من النماذج الموجودة في جميع أنحاء العالم. لذا تحتاج برامج العمل إلى جهد كبير من قبل المسؤولين والفنيين المعنيين، وتحتاج إلى آليّات للمساءلة. ومن أجل الانتقال إلى مرحلة إعادة البناء والتنمية، لابد من الانتصار في معركة القلوب والعقول. وعلى الرغم من النكسات والتحدّيات المتعلقة بالاقتصاد والأمن، إلا أن الرئيس مرسي وحزب الحرية والعدالة هما الأقدر على حشد هذا الدعم، وبالتالي فإنهما بحاجة إلى الأغلبية للمضي في طريق الإصلاح.

أما فكرة "أخونة" الدولة، فهي تناقض سوء فهم ماهية التغيير السياسي الذي يطرأ بسبب فوز حزب ما. ليست هناك مؤامرة كبرى لكن هناك محاولة لوضع هؤلاء الذين تراهم الحكومة أكفاء في الأماكن المناسبة لتنفيذ برنامج الحكومة للتغيير والإصلاح. وهذا لا يختلف عن التغيير السياسي في الديمقراطيّات الانتقالية الأخرى. على كل حال، "الدولة العميقة" في مصر، تضمحل لكنها لا تزال تشكل عقبة رئيسة على الحكومة مواجهتها.

وسيستغرق إصلاح النظام وقتًا طويلًا، وعلى أي حكومة أن تمضي في طريقها قدمًا.

لا جدل أن القدرة على دفع البلاد في اتجاه جديد، وتحقيق الازدهار والتنمية هي حقيقة قابلة للتنفيذ. فالتركيبة السكانية التي ساعدت على نجاح الثورة التي قامت ضد مبارك والتي تعمل الآن كنوع من عدم الاستقرار يمكن أن تكون عاملًا إيجابيًا للنمو الاقتصادي في المستقبل (إلى حد ما تشبه الهرم السكاني الصيني قبل نحو 20 عامًا). وبينما الأمية مرتفعة (30-40٪)، إلا أن مصر لديها عدد كبير من الخريجين (30٪ من خريجي المدارس يلتحقون بالجامعات). من ناحية أخرى، من الواضح أن مصر لا تزال تفتقر إلى القوة العاملة الماهرة أو شبه الماهرة.

ومع ذلك، تمتلك مصر موارد ثمينة. فهي تصدر النفط والغاز والقطن والمنتجات المعدنية والمواد الكيميائية. لكن المشكلة هي أنها تستورد أكثر مما تصدر (النسبة تقريبًا 2:1) والأهم أنها تحتاج إلى إستيراد المواد الغذائية وكذلك الآلات. كما تعتمد تاريخيًا على شريط ضيق من الأرض على جانبي نهر النيل وعلى الدلتا، وترى أن التحضر يتعدى على الأراضي القليلة الصالحة للزراعة (3 في المئة من مساحة أراضيها) وعلاوة على ذلك، أدت مركزية الأنظمة السابقة إلى الانفجار السكاني في القاهرة الكبرى، التي تضم الآن ما يقرب من 20 في المئة من مجموع سكان البلاد.

وأخيرًا، لا يوجد في مصر ثقافة العمل الحر، ويعود ذلك جزئيًا للخبرة الطويلة في تصدير العمالة إلى الخارج الذين غالبًا ما يعودون بأموال محولة. وبينما تركز وسائل الإعلام على الطبقة الثرية القليلة العدد التي تضخمت ثرواتها بسبب فساد الدولة، فإن مصر تفتقر إلى رجال الأعمال ذوي الخبرة من الطبقة المتوسطة لتأسيس شركات متوسطة الحجم.

يحاول حزب الحرية والعدالة الاعتماد على ثروات مصر في مواجهة الصعوبات الاقتصادية الحالية. الجمعية المصرية لتنمية الأعمال (EBDA) أسسها رجال الأعمال المتعاطفون مع الحكومة، لحشد جهود مجتمع الأعمال وتعزيز تجربتهم في تأسيس شركات

محور قناة السويس مصدر هام للتنمية الاقتصادية في مصر تم الالتفاف عليه بعد إزاحة الرئيس مرسي

متوسطة الحجم.[14] فقد كانوا يعملون في تشييد جسور تجارية مع تركيا والاقتصادات الإقليمية الأخرى. كما يحاول حزب الحرية والعدالة تحويل الاستثمارات خارج المناطق المركزية مثل القاهرة والإسكندرية. وأيضًا يخططون لإنفاق ما يقرب من 30 في المئة من ميزانية استثماراتهم في صعيد مصر، و22 في المئة في منطقة السويس، و15 في المئة في الدلتا. كما أنهم يدركون أهمية السياحة، ولكن لا يستطيعون القيام بشيء حتى يعود الاستقرار إلى الشوارع.

تحاول القيادة التعلم من النماذج الاقتصادية في البلدان النامية الأخرى مثل الصين. لكن السمة الأساسية التي تميز مصر عن الاقتصادات النامية الأخرى هي التأثير القوي الذي سينتج عن إقامة تكتلات اقتصادية مع الدول الديمقراطية الأخرى في المنطقة، وخاصة مع تركيا وديمقراطيّات شمال أفريقيا. وإذا أرادت القيادة المصرية اتباع نموذج يقوم على مشروع السوق الأوروبية، فإن عليهم عدم الاعتماد على الواردات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، كانت هناك حملة منسقة لإعادة صياغة وتنشيط دور مصر إقليميًّا وأفريقيًّا، ودوليًّا. فقد ضعفت

مكانة مصر وتضاءل دورها بشكل ملحوظ في ظل حكم مبارك.

ومن أبرز وأهم التطورات توثيق العلاقات مع تركيا. فقد وقفت تركيا إلى جانب مصر ماليًّا، وساندت الربيع العربي بقوة. وبينما تشكل العلاقات التجارية جزءًا أساسيًّا من العلاقة بين البلدين، يلاحظ أن العلاقات التاريخية المشتركة والرؤية المتكاملة للعلاقات الإقليمية تعود بالفائدة على البلدين.

فيما يتعلق بسوريا، التزمت مصر بموقفها الثابت ضد نظام الأسد. وظهرت لهجة جديدة في السياسة الخارجية المصرية في أثناء كلمة الرئيس مرسي في مؤتمر حركة عدم الانحياز في طهران.[15] كما ظهرت استقلالية جديدة عن الولايات المتحدة. لكن انتقادات مرسي اللاذعة لسوريا جعلت مضيفيه يشعرون بعدم الارتياح. ومع ذلك، فقد فتحت مصر الباب أمام تحسين العلاقات مع إيران، بالرغم من إدراكها الكامل بالاختلافات حول سوريا، أملًا في أن تسفر العلاقات الطيبة مع إيران عن إتاحة المجال لمصر للتأثير في الأوضاع في سوريا. بالمثل تدعيم العلاقات مع العراق يعد جزءًا من استراتيجية مصر الواسعة للانخراط إقليميًّا وتعزيز المصالح الاقتصادية وأيضًا يساعد على بسط النفوذ السياسي في حل النزاعات.

وتعد العلاقات الجيدة مع الإدارة الأمريكية محورية، كما أن هناك إدراكًا تامًّا بأن توتر تلك العلاقات يضر بالطرفين. وقد

تعهدت الحكومة المصرية الحالية بالالتزام بالمعاهدات الدولية، بما في ذلك معاهدة كامب ديفيد

تعهدت الحكومة المصرية الحالية بالالتزام بالمعاهدات الدولية، بما في ذلك معاهدة كامب ديفيد. وعلاوة على ذلك، كان لها دور كبير في غزة وتوسطت في وقف إطلاق النار في نوفمبر 2012.[16] أيضًا تعمل مصر على تطوير علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، أقرب وأهم جار غربي وشريك تجاري. من ناحية أخرى، تسعى سياسة مصر الخارجية لخلق توازن من خلال تدعيم العلاقات مع القوى العالمية الصاعدة مثل الصين والهند. وتحاول الحكومة أيضًا استعادة مكانتها كقوة رائدة داخل أفريقيا.

بناءً على ما سبق، فإنه من أجل تحقيق مصالحها، ومصالح دول المنطقة، تحتاج مصر إلى المضي قدمًا في بناء إطار للتعاون بين دول المنطقة، مع التركيز على إمكانية قيام كونفدرالية إقليمية. وهناك إمكانية أمام مصر ربما للبدء في الفكرة مع تركيا من "الكتلة الديمقراطية"، التي تتقاسم رؤية مشتركة للتنمية الاقتصادية في المنطقة تقوم على القيم السياسية والثقافية المشتركة. لذا، يعد الاتحاد الاقتصادي التدريجي في المنطقة خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية والنمو، فضلًا عن الاستقرار.

الخاتمة

بالطبع الفقر والأمية والبطالة تعني أن الخيارات أمام الغالبية هي البقاء على قيد الحياة. وينبغي على أي حكومة أو جماعة سياسية معالجة القضايا التي تمس جوهر الحياة، مثل الصحة والسكن والتعليم، كما تقع على عاتق أي حكومة مهمة النهوض بهذه المجالات الهامة.[17]

بالإمكان تعزيز الاستقرار من خلال الانتقال الناجح نحو الديمقراطية الكاملة. ومصر تمر بمنعطف يقوض هذا الانتقال من خلال تأجيل الانتخابات البرلمانية، كما أن تأخير المساعدات الاقتصادية الضرورية يزيد من فرص ما يشار إليه بـ"ثورة الجياع"، والتي لن تعود بالفائدة على الطبقة المتوسطة أو الطبقة المعدومة التي تعاني من الفقر المدقع، بل ستؤخر أي برنامج للتنمية الاقتصادية.

إن محاولات تقويض وإسقاط الرئيس المنتخب انتخابًا حرًّا ونزيهًا تنم عن قصر النظر وستضر بالمكاسب التي حققتها الثورة التي أسقطت دكتاتورية مبارك. وعلاوة على ذلك، فإن تلك المحاولات ستسفر عن تأخير العملية الديمقراطية، والعودة إلى حكم الأقلية ذات المصالح الضيقة، وسيعود التحريض على الفوضى من جديد. جميع هذه السيناريوهات بالنسبة للغالبية العظمى من المصريين، كارثية وتمثل تهديدًا للاستقرار الإقليمي. وبما أن غالبية المصريين على استعداد لقبول نتائج صناديق الاقتراع كوسيلة للتغيير، فقد حان الوقت لكي تكف الأقلية عما تفعله.

المراجع:

1 – كمثال على محاولة مواجهة تقارير وسائل الإعلام الموجهة ضد جماعة الإخوان المسلمين، انظر "رسالة الإخوان المسلمين لجريدة الشروق"، 28 مارس 2013، على الرابط التالي: www. ikhwanweb. com، تم الدخول: 28 مارس 2013.

2– تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة المكون من 21 عضوًا تسيير شؤون مصر بعد سقوط حسني مبارك يوم 11 فبراير 2011 حتى تسليم السلطة للرئيس مرسي بعد انتخابه في 30 يونيو 2012.

3- See Nathan J. Brown, Egypt's Judges in a Revolutionary Age, The Carnegie Papers, Carnegie Endow-ment For International Peace, Washington, DC, February 2012.

4- FJP and MB, We Respect the Rule of Law, retrieved March 6, 2013, from www.fjponline.com

5- See Robert Kagan and Michele Dunne, "US Must Take Steps to Avoid Repeating its Mistakes in Egypt," Age, March 1, 2013, retrieved from http://www.theage.com.au/comment/us-must-take-steps-to-avoid-repeating-its-mistakes-in-egypt-20130228-2f8y8.html, as an example of the argument that despite winning a majority vote, albeit narrow, that Morsi's electoral victory is insufficient to justify his pursuit of FJP policies, and that his government should be inclusive of the opposition parties and pursue consensus politics.

6 – حكم على اثنين من كبار الضباط بالسجن 15 عامًا بتهمة الإهمال،أنظر:

http://www.guardian.co.uk/world/ 2013/ mar/09/egyptian-death-football-rioters

7- Omar Ashour, From Bad Cop to Good Cop: The Challenge of Security Sector Reform in Egypt, Brookings Doha Center-Stanford Project on Arab Transitions, Paper Series No. 3, November 2012

8- CIA, "Egypt", The World Fact Book, retrieved from www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html.

9- Maha Azzam, Egypt's Military Council and the Transition to Democracy, Briefing Paper, Chatham House, London, May 2012. See also Jeremy Sharp, Egypt: Transition Under Military Rule, CRS Report for Congress (Prepared for Members and

Committees of Congress). Congressional Research Service. June 21. 2012.

10- http://www.tradingeconomics.com/egypt/gdp http://www.tradingeconomics.com/egypt/gdp

11 – نفس المصدر السابق

12- Transparency International، "Corruption Perceptions Index 2012،" retrieved from www.transparency. org/cpi2012/results.

13- IMF، "Egypt: International Reserves and Foreign Currency Liquidity،" March 5، 2013، retrieved from www.imf.org/external/np/sta/ir/IRProcessWeb/data/egy/eng/curegy.htm

14- See Nadine Maroushi، "Egyptian Business Development Association Launching New Projects،" Egypt Independent، July 30، 2012.

15- Najmeh Bozorgmehr، "Morsi Urges Iran to Help End Syria Conflict،" Financial Times، August 30، 2012.

16- Tony Karon، "How the Gaza Truce Makes Egypt Muslim Brotherhood a Peace Player،" Time، November 21، 2012.

17 – حزب الحرية والعدالة يعترف بهذا، وأطلق حملة "معًا نبني مصر" www. fjponline.com..